مقدمة:
حقوق الملكية الفكرية والاقتصاد الخلاق والإبداعي

Michael P. Ryan، حاصل على درجة الدكتوراه

العلامات التجارية وصورة شعار الشركة والمعنى التجاري

تعريف مصدر العلامة التجارية

يثير مفهوم حماية العلامات التجارية، في أسواق البضائع والخدمات وفي مجال المناقشات الاجتماعية والسياسية، جدلاً قويًا في الدراسات القانونية. "إن الوظيفة الإخبارية للرموز التجارية تعتبر بشكل اصطلاحي تعريفًا للمصدر؛ حيث إن هذه الأهلية هي ما تحميها المحاكم عادةً" (Brown 1948:1185). ومن هذا المنظور، فإن الغرض المحدود للعلامة التجارية هو تعريف المصدر، وبالتالي يجب أن يعمل قانون العلامات التجارية على منع الخلط في السوق فيما يتعلق بمصدر البضائع – ليس أكثر ولا أقل (Litman, 1999). "إن تكاليف تمييز العلامات التجارية الزائفة فيما يتعلق بالتحكم في الأسعار واضحة جدًا. ...يتكبد المجتمع تكلفة أكبر نظير تملُّك العلامات التجارية" (Lemley, 1999:1692; 1696). يجب حماية المستهلكين من الخلط بين المصادر أو عدم التأكد منها. يعني "انتهاك" العلامة التجارية، فيما يتعلق بالقانون وتطبيقه، وجود بضائع "مقلَّدة" في السوق وهو ما لا يجوز السماح به. يقتصر منظور "الخلط" على تصوير العلامات التجارية على أنها معرفات للمصدر ويجب ألا يتم اعتبارها حقوق ملكية فكرية مثل براءات الاختراع وحقوق النشر.

المعنى التجاري للعلامات التجارية

على أية حال، تم توضيح منظور بديل: "على مدار المائة عام السابقة، كانت العلامات التجارية تشير إما إلى أصل البضائع أو ملكيتها التي ترتبط بها. إلى أي مدى تؤدي العلامات التجارية الحالية أي من الوظيفتين؟ لا تؤدي أي منهما في الواقع! ...حيث إنه من النادر أن يعرف المستهلك مصدر أصل البضائع التي تحمل علامة تجارية مشهورة." لا يمكن أن يكون المنظور البديل أكثر اختلافًا من حيث التصور المبدئي: "تتمثل الوظائف الفعلية للعلامة التجارية، آنذاك، في تعريف المنتج على أنه مستوفي الشروط وبالتالي يشجع المستهلكين على زيادة عمليات الشراء. ...أما الآن فإن العلامة التجارية هي... أهم عامل من عوامل خلق السمعة الحسنة... *إن العلامة التجارية هي ما تباع* البضائع بفضلها بالفعل. ومن الواضح، أنه كلما كانت العلامة التجارية مميزة، ازداد تأثيرها من حيث قوة البيع" (Schecter, 1927:818). من هذا المنظور، يقتصر "الخلط" بشكل كبير على الأساس المنطقي للسياسة: العلامة التجارية هي حق الملكية نظرًا لأنها تمثل حافزًا للمنتج للاستثمار في الجودة وخلق السمعة الحسنة في السوق: إذا لم يمنع القانون ذلك، فإن الاعتماد المجاني على العلامة التجارية سيؤدي في النهاية إلى تدمير رأس مال المعلومات المتجسد في العلامة التجارية، وبالتالي فإن إمكانية الاعتماد المجاني قد تؤدي إلى تبديد حافز تطوير علامة تجارية قيّمة في المقام الأول" (Landes, Posner, 1987:270). يفرض مالكو العلامات التجارية حقوق العلامات التجارية بتكلفة كبيرة (Bone, 2004) بحيث يمثل "انتهاك" العلامة التجارية استغلالاً للمنفعة الذاتية للملكية وليس مجرد خلط (Bone, 2006).

يكمل التحليل الدلالي لقانون العلامات التجارية التحليل الاقتصادي الذي يركز على الاستثمار في الجودة والسمعة الحسنة من خلال الزعم بأن الهدف الرئيسي لمالكي العلامة التجارية هو قيمة "التميز" لعلامتهم التجارية في السوق (Beebe, 2003-2004) كما يرسخ "التميز التفاضلي" للعلامة التجارية "قوتها" في حالة حدوث منازعات حول العلامات التجارية في السوق (Beebe, 2005). ترجع قوة العلامة التجارية إلى التميز الكامن في العلامات التصورية أو المعاني الثانوية - هويات العلامات والارتباط ببضائع وخدمات محددة – التي تتحقق مع العلامات الإيحائية أو التصويرية والاستخدام في السوق – "تنشأ الحقوق في العلامات من استخدامها" (Carter, 1990:767). إلا أن التحليل الدلالي يقود الباحثين القانونيين إلى الزعم بأن الرموز مثل العلامات التجارية تتلقى معاني من خلال المناقشات الاجتماعية، وهي عملية حوارية ديمقراطية تطالب مالكي العلامات التجارية بتقبل فكرة أنه ليس من الضروري التحكم في معنى أو كل استخدامات اتصال العلامة التجارية (Coombe, 1990-1991) - بمجرد وضع العلامات في السوق، لم تعد أنت "المالك الوحيد" لها.

تتضمن الدراسات الإدارية تصورًا للعلامات التجارية كوسائل توفير لمعلومات كفاءة السوق والمعنى التجاري (Ramello, Silva, 2006)، في أحيان كثيرة عند دراسة قيمة العلامة التجارية (Aaker, 1996). تصور الدراسات التسويقية العلامات التجارية على أنها رموز تؤدي أغراض وظيفية وتعبيرية (Bhat, Reddy, 1998). ترتكز إدارة العلامات التجارية بشكل كبير على تكوين هوية للعلامة التجارية (Upshaw, 1995) وهي تعد تدريبًا على علم نفس المستهلك التطبيقي: يتعلق الأمر كله بما يعتقده (أو يؤمن به) العميل بشأن العلامة التجارية. تتوافق المفاهيم وأطر العمل التحليلية للدراسات الإدارية والتسويقية، فيما يتعلق بالعلامة التجارية، بشكل أفضل مع منظور المعنى التجاري أو الملكية المميزة أكثر من توافقها مع منظور المصدر أو الخلط في الدراسات القانونية.

المراجع

Aaker, David A. (1996) Measuring Brand Equity Across Products and Markets. *California Management Review* 38:102-120.

Beebe, Barton (2003-2004) The Semiotic Analysis of Trademark Law. *UCLA Law Review* 51:621-704.

Beebe, Barton (2005) Search and Persuasion in Trademark Law. *Michigan Law Review* 103:2020-2072.

Bhat, Subodh and Srinivas K. Reddy (1998) Symbolic and Functional Positioning of Brands. *Journal of Consumer Marketing* 15:32-xx.

Bone, Robert G. (2004) Enforcement Costs and Trademark Puzzles. *Virginia Law Review* 90:2099-2185.

Bone, Robert G. (2006) Hunting Goodwill: A History of the Concept of Goodwill in Trademark Law. *Boston University Law Review* 86:547-619.

Brown, Ralph S. (1948) Advertising and the Public Interest: Legal Protection of Trade Symbols. *The Yale Law Journal* 57:1165-1206.

Carter, Stephen L. (1990) The Trouble with Trademark. *The Yale Law Journal* 99:759-800.

Coombe, Rosemary J. (1990-1991) Objects of Property and Subjects of Politics: Intellectual Property Laws and Democratic Dialogue. *Texas Law Review* 69:1853-1880.

Lemley, Mark A. (1999) The Modern Lanham Act and the Death of Common Sense. *The Yale Law Journal* 108:1687-1715.

Litman, Jessica (1999) Breakfast with Batman: The Public Interest in the Advertising Age. *The Yale Law Journal* 108:1717-1735.

Schecter, Frank I. The Rational Basis of Trademark Protection. *Harvard Law Review* 40:813-833.

براءات الاختراع وابتكار التقنيات

حوافز براءات الاختراع

يجادل Douglass North (1981:8, 10) مؤسس علم الاقتصاد المؤسسي أن "ربحية الاستثمار في معارف جديدة وتطوير أساليب جديدة يتطلب قدرًا من تحكم حقوق الملكية في الأفكار والابتكار. حيث إنه في غياب حقوق الملكية، قد لا يتم الحصول على التقنية الجديدة". وفقًا لهذه النظرية حول كيفية تفاعل القوانين مع الاقتصاد، فإن حقوق براءات الاختراع توفر حوافز للمبتكرين من أجل استثمار خبراتهم ووقتهم وأموالهم في التوصل إلى ابتكارات في ظل ظروف مثل مشكلة ملاءمة المعرفة المرتبطة بالأصول غير الملموسة (Dam, 1994). وفي غياب التدخل الحكومي في السوق من خلال قانون براءات الاختراع، يمكن أن يكون الاستثمار في ابتكار مستند إلى المعرفة غير مبرر نظرًا لارتفاع المخاطرة من أن يعمل المنافس على ملاءمة الابتكار باستثمار أقل مخاطرة.

يهتم باحثو الإدارة الإستراتيجية بقوانين براءات الاختراع اهتمامًا كبيرًا. يتخذ مديرو الشركات قرارات إستراتيجيات الاستثمار والأعمال ضمن أنظمة ملاءمة معرفية تحكمها بقدر كبير قوانين الملكية الفكرية وتطبيقاتها ذات الصلة (Teece, 1987). تتنوع أنظمة الملاءمة المعرفية من "المحكمة" أو "القوية" إلى "المفككة" أو "الضعيفة" بتبعات على قرارات الشركات حول كيفية إدارة رأس المال الفكري: "يمكن أن تكون الأصول [غير الملموسة] مصدرًا للميزة التنافسية فقط في حالة دعمها من قِبل نظام ملاءمة قوي أو إذا كانت غير قابلة للتداول أو 'استثمارات طويلة الأجل برسوم'" (Teece, 2000:20). بعبارة أخرى، إما أن يحمي نظام الملاءمة القوي رأس المال الفكري للشركة أو تتوصل الشركة إلى إستراتيجية أعمال للحماية، مثل برنامج مخصص لاستيفاء احتياجات عميل محدد.

أسواق التقنية

تتشابه اقتصاديات الابتكار التكنولوجي كثيرًا مع المقامرة أو اليانصيب نظرًا لأن قيمة هذه الابتكارات تكون زهيدة أو غير ذات قيمة – وينطبق ذلك على براءات اختراع متعددة - وهذا الواقع الاقتصادي يلقي بتبعات كبيرة على المبتكرين وواضعي السياسات (Scherer, Harhoff, 2001). وبشكل مثالي، تنتج بعض حالات النجاح، حتى النجاحات العظيمة، من البحث والتطوير التقني. ومع ذلك، يجب أن يتقبل رجال أعمال التقنية المرتقبون وصانعو سياساتهم حقيقة أن البحث والتطوير محفوف بمخاطر الفشل. تتضمن متاجرة التقنيات الناجحة بحث وتطوير المنتجات/الخدمات والإنتاج والتسويق. يجب أن يكون نموذج الابتكار المفيد هو نتاج عملية البحث والتطوير، لكن يجب أن يكون أيضًا على مستوى من الجودة والتكلفة مناسب للسوق كما يجب تسويقه وتوزيعه على العملاء في مقابل المنافسين. ومع ذلك، لا يجب أن يكون لدى المبتكر التقني كل هذه الإمكانات – الأصول التكميلية – داخل المؤسسة. تتعلق بعض الأسئلة الضرورية للإدارة الإستراتيجية للتقنية بالإمكانات المطلوب امتلاكها أو المطلوب الحصول عليها أو المطلوب إنشائها داخل المؤسسة والإمكانات المطلوب تركها للشريك. عند إمكانية الحصول على مثل هذه الإمكانات من خلال الشراكة، يمكن عندئذ أن توضح دراسات الإدارة الإستراتيجية أن كفاءة أسواق التقنية تلعب دورًا مهمًا في التسهيل (Arora, Fosfuri, Gambardella, 2001).

ترسخ أنظمة الملاءمة القوية بالقدر الكافي أسس الظروف المؤسسية لأسواق التقنية (Arora, 1995, 1996, 1997). ومن منظور إداري، يجب الحد من التسرب التقني. يجب أن يتمتع مالكو التقنيات بالقدرة على مشاركة التقنيات مع الشركاء في ظل توقعهم أن نظام الملاءمة يشجع الشريك على حماية التقنيات التابعة لجهات خارجية. وبعبارة أخرى، فإن أنظمة الملاءمة القوية بالقدر الكافي تعمل على تيسير منح التراخيص أو التراخيص المشتركة لشراكات الأعمال. ينظر شركاء علاقة التقنية ذات الترخيص أو الترخيص المشترك لحقوق براءات الاختراع على أنها طبيعة نقل المعرفة ويمكن تحديد شروط استخدامها من خلال العقد (Grindley, Teece, 1997). يعني نظام الملاءمة الضعيف أن مالك التقنية يحاول التفاوض مع سر المهنة ولا يؤدي عدم تناسق المعلومات هذا عادة إلى العثور على شريك. وبالتالي، يعني نظام الملاءمة الضعيف أسواق تقنية ضعيفة ويعني ذلك أنه يجب على مبتكري التقنيات إما امتلاك الأصول التكميلية أو الحصول عليها أو إنشائها بأنفسهم – وإلا ستفشل التقنية الجديدة في الأسواق. يكمل الأساس المنطقي لمعاملات قانون براءات الاختراع وحقوق الملكية الفكرية مشكلة الأساس المنطقي لملاءمة المعرفة وقد أصبح مهمًا كمفهوم لتحليل ابتكار ومنافسة التقنيات المعاصرة (Merges, 2005).

توصلت دراسة للبحث والتطوير الصناعي المعاصر إلى أن حقوق الملكية الفكرية القوية تهم الشركات الصغيرة أكثر من الشركات الكبيرة، وهو الاكتشاف الذي يصفه المؤلفون بأنه "ملموس، بل واضح" لكنه لم يتم بحثه بشكل تجريبي (Arora, Ceccagnoli, Cohen, 2007:392). يذكر المؤرخون الاقتصاديون أن الابتكار التكنولوجي في الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر يتميز بوجود أسواق التقنية التي تتضمن مبتكرين وحيدين قاموا بترخيص براءات اختراعاتهم لشركات من أجل تصنيعها أو دمجها في أنظمتهم (Lamoreaux, Sokoloff, 1999). يوجد دليل أنه في حالة صحة أن "أكثر الاقتصاديات نجاحًا هي التي يوجد بها مزيج من رجال الأعمال المبتكرين والشركات الراسخة والأكبر... التي تعمل على تنقيح الابتكارات التي يطرحها رجال الأعمال... في الأسواق وتنتجها على نطاق واسع" (Baumol, Litan, Schramm, 2007:4)، فعندئذٍ يمكن أن تكون براءات الاختراع مهمة بشكل خاص لأسواق التقنية التي تتميز بالكفاءة والتي تتيح روح المبادرة.

انتقادات براءات الاختراع

هناك مدرسة فكرية تقول أنه على الرغم من أن منطق براءات الاختراع كحافز يبدو في الأساس صحيح (بالرغم من النقاشات التي تدعم تفوق نظم المكافئة النقدية (Shavell, Van Ypersele, 2001) إلا أن نظام براءة الاختراع العالمي الحالي- ولاسيما بالولايات المتحدة- أقر معارضة المشاع في البحوث الطبية الحيوية ببراءات قليلة جدًا بوجه عام وبراءات اختراع واسعة المجال بشكل كبير فيما يتعلق بأدوات البحث تحديدًا (Heller, Eisenberg, 1998). إلا أن Heller وEisenberg لم يقدما دراسة تجريبية أو أية أمثلة حقيقية على الظواهر التي قاموا بتخيلها.

تشجع دراسة معارضة المشاع على النقاش النظري والتجريبي. يؤثر التقاضي بشأن براءة الاختراع بشكل سلبي على قرارات الاستثمار الخاصة بالبحث والتطوير في الشركات (Lerner, 1995) خاصةً في مجال المستحضرات الدوائية والتكنولوجيا الحيوية وعلوم الحياة بسبب ارتفاع المخاطر الاقتصادية (Lanjouw; Schankerman, 2001)، والمخاطر التي تواجه الشركات الصغيرة على وجه الخصوص (Lanjouw, Schankerman, 2004). شهدت السنوات الأخيرة مسألة "تفجر" التقاضي بشأن براءة الاختراع لتزيد نفقات التقاضي على منافع حقوق براءة الاختراع نفسها (Bessen, Meurer, 2005) وهو ما يهدد نظام الابتكار التكنولوجي العالمي (Jaffe, Lerner, 2004; Bessen, Meurer, 2008). وعلى الرغم من ذلك، رفض البعض في مجال القانون والعلوم الاقتصادية (Epstein, Kuhlik, 2004) دراسة Heller وEisenberg لتعارضها مع النظرية الاقتصادية وخبرة السوق:

Contesting pharmaceutical patent holders "work through" their technology business problems through licensing, cross-licensing, and other business strategies (Walsh, Aurora, and Cohen, 2003). يعمل أصحاب براءات الاختراع المتنافسون في مجال المستحضرات الدوائية على "التغلب على" مشاكل أعمالهم في مجال التكنولوجيا من خلال الترخيص، والترخيص المشترك، واستراتيجيات الأعمال التجارية الأخرى (Walsh, Aurora, Cohen, 2003). وحسب استطلاع للرأي أجرته الجامعات ومديري صناعة التكنولوجيا الطبية الحيوية يرجع السبب في توقف مشروعات البحث والتطوير في مجال المستحضرات الدوائية بنسبة 62% إلى نقص التمويل، وبنسبة 60% بسبب ضيق الوقت، وبنسبة 29% بسبب مخاوف المنافسة، و1% بسبب تهديدات التقاضي بشأن براءة الاختراع (Walsh, Cohen, Cho, 2007). وبالتالي، فإن هناك قدرًا كبيرًا من البحوث التجريبية المتراكمة من تجربة الولايات المتحدة التي تتعارض مع دراسة معارضة المشاع.

ومن ثم فإن هناك وجهتي نظر حول براءات أبحاث علوم الحياة والتقاضي المتعلق بها بالدليل الذي يدعمهما: يكون التقاضي مُكلفًا ومستهلكًا للوقت ومُجهدًا خاصةً في حالة الشركات التكنولوجية الصغيرة المُنشأة حديثًا، إلا أنه يسفر عن الحصول على ترخيص براءات الاختراع والتراخيص المشتركة والتحالفات الاستراتيجية بين المتنافسين. يشك بعض النقاد في القيمة الحقيقية لبراءة الاختراع وحقوق الملكية الفكرية للابتكارات في مجال المستحضرات الدوائية. وعلى الرغم من أن كل من فرنسا وألمانيا وسويسرا والمملكة المتحدة تعد من رواد الابتكار في مجال المستحضرات الدوائية في القرن العشرين، إلا أنه تم إجراء دراسة للدور الحافز لبراءات الاختراع بدراسة تأثير تعديل براءة الاختراع في بداية الثمانينيات على البحث والتطوير في مجال المستحضرات الدوائية والابتكار في إيطاليا، وهي الدولة التي لا يوجد لها أي سجل تاريخي للابتكار في مجال المستحضرات الدوائية. وقد تم التوصل إلى أن تأثير تعديل براءة الاختراع للابتكار في مجال المستحضرات الدوائية كان متواضعًا (Scherer, Weisburst, 1995)، ودائمًا ما يستشهد نقاد نظام براءة الاختراع بنتائج الدراسة. إلا أن الباحثين حذروا من أن الحكومة الإيطالية فرضت الرقابة الأكثر صرامة في أوروبا على أسعار المستحضرات الدوائية خلال فترة ما بعد التعديل، وهو ما قد يكون السبب وراء "زيادة التأثيرات المحفزة لحماية براءة اختراع منتجات الأدوية" (Scherer, Weisburst, 1995:1023). ولا يرى علم الاقتصاد المؤسسي أن تعديلات براءة الاختراع سوف تسفر بالضرورة عن نتائج تكنولوجية محددة في مجال البحث والتطوير مع غياب عوامل أخرى في نظام الابتكار القومي.

المراجع

Arora, A. (1995) Licensing Tacit Knowledge: Intellectual Property Rights and the Market for Know-How. *Economics of Innovation and New Technology* 4:41-59.

Arora, A. (1996) Contracting for Tacit Knowledge: The Provision of Technical Services in Technology License Contracts. *Journal of Development Economics* 50, 233-256.

Arora, A. (1997) Patents, Licensing, and Market Structure in the Chemical Industry. *Research Policy* 26, 391-403.

Arora, A., M. Ceccagnoli, and W.M. Cohen (2007) Trading Knowledge: An Exploration of Patent Protection and Other Determinants of Market Transactions in Technology and R&D. In N.R. Lamoreaux and K.L. Sokoloff, eds., *Financing Innovation in the United States, 1870 to the Present,* 365-404. Cambridge, MA: MIT Press.

Arora, A., A. Fosfuri, and A.Gambardella. (2001) Specialized Technology Suppliers, International Spillovers and Investment. *Journal of Development Economics* 65:31-54.

Baumol, W.J., R.E. Litan, and C.J. Schramm (2007) *Good Capitalism, Bad Capitalism, and the Economics of Growth and Prosperity.* New Haven, CT: Yale University Press.

Bessen, J. & M.J. Meurer (2006) Patent Litigation with Endogenous Disputes. *American Economic Review* 96:77-81.

Bessen, J. & M.J. Meurer (2008). *Patent Failure: How Judges, Bureaucrats, and Lawyers Put Innovators at Risk.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Brito Cruz, C.H. & L.de Mello (2006) Boosting Innovation Performance in Brazil. *Economics Department Working Paper No. 532.* Organization of Economic Cooperation and Development. Paris.

Cohen, W.M. and J.P. Walsh. (2007) Real Impediments to Academic Biomedical Research. In Adam P. Jaffe, Josh Lerner, and Scott Stern, eds., *Innovation Policy and the Economy,* 8, 1-31. Chicago: University of Chicago Press.

Dam, K. (1994) The Economic Underpinnings of Patent Law. *Journal of Legal Studies* 23,247-271.

DiMaggio, P. (2001) The Futures of Business Organization and Paradoxes of Change. In DiMaggio, ed., *The Twenty-First Century Firm: Changing Economic Organization in International Perspective,* 210-244. Princeton, NJ: Princeton University Press.

Eisenberg, R.S. (1987) Proprietary Rights and the Norms of Science in Biotechnology Research. *Yale Law Journal* 97,179-231.

Eisenberg, R.S. (1989) Patents and the Progress of Science: Exclusive Rights and Experimental Use. *University of Chicago Law Review* 56,1017-1086.

Eisenberg, R.S. (1996) Public Research Private Development: Patents and Technology Transfer in Government-Sponsored Research. *Virginia Law Review* 83,1663-1727.

Epstein, R.A. and B.N. Kuhlik (2004) Is There a Biomedical Anticommons? *Regulation* 27, 54-58.

Grindley, P. and D.J. Teece. (1997) Managing Intellectual Capital: Licensing and Cross-Licensing in Semiconductors and Electronics. *California Management Review* 39(2), 8-41.

Heller, M.A. and R.S. Eisenberg (1998) Can Patents Deter Innovation? The Anticommons in Biomedical Research. *Science* 280,698-701.

Jaffe, A.B. and J. Lerner (2004) *Innovation and Its Discontents: How Our Broken Patent System in Endangering Innovation and Progress and What to Do About It.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Lamoreaux, N.R. and K.L. Sokoloff (1999) Inventors, Firms, and Markets in the Late Nineteenth Century/Early Twentieth Centuries. In Lamoreaux, N.R., D.M.G. Raff, and P. Temin, eds., *Learning by Doing in Markets, Firms, and Countries,* 19-60. Chicago, IL: University of Chicago Press.

Lanjouw, J.O. & M. Schankerman (2001). Characteristics of Patent Litigation: A Window on Competition. *The RAND Journal of Economics* 32:129-151.
Lanjouw, J.O. & M. Schankerman (2004). Protecting Intellectual Property Rights: Are Small Firms Handicapped? *Journal of Law and Economics* 47:45-74.
Merges, R.P. (2005) A Transactional View of Property Rights. *Berkeley Technology Law Journal* 20,1477-1520.
North, D.C. (1981) *Structure and Change in Economic History*. New York: Norton.
North, D.C. (1989) Institutions and Economic Growth: An Historical Introduction. *World Development* 17, 1319-1332.
Oddi, A.S. (1987) The International Patent System and Third World Development: Reality or Myth? *Duke Law Journal* 36:831-878.
Oddi, A.S. (1996) TRIPS: Natural Rights or a Polite Form of Economic Imperialism. *Vanderbilt Journal of Transnational Law* 29:415-470.
Owen-Smith, J., M. Riccaboni. F. Pammolli, and W.W. Powell. (2002) A Comparison of U.S. and European University-Industry Relations in the Life Sciences. *Management Science* 48, 24-43.
Scherer, F.M. and D. Harhoff. 2000. Technology Policy for a World of Skew-Distributed Outcomes. *Research Policy* 29, 559-566.
Scherer, F.M. and S. Weisburst. (1995) Economic Effects of Strengthening Pharmaceutical Patent Protection in Italy. *International Review of Industrial Property and Copyright Law* 26, 1009-1024.
Scriabine, A. (1999) Discovery and Development of Major Drugs Currently in Use. In R. Landau, B. Achilladelis, and A. Scriabine, eds., *Pharmaceutical Innovation: Revolutionizing Human Health*, 148-270. Philadelphia: Chemical Heritage Foundation.
Teece, D.J. (1987) Profiting from Technological Innovation: Implications for Integration, Collaboration, Licensing, and Public Policy. *Research Policy* 15, 285-305.
Teece, D.J. (2000) *Managing Intellectual Capital*. New York: Oxford University Press.
Walsh, J.P., A. Arora, & W.M. Cohen (2003). Working Through the Patent Problem. *Science* 299:1020.
Walsh, J.P., W.M. Cohen, & C. Cho (2007). Where Excludability Matters: Material Versus Intellectual Property in Academic Biomedical Research. *Research Policy* 36:1184-1203.

حقوق النشر والإبداع الثقافي

الدراسة القانونية والاقتصادية

ينتج مبدعو الثقافة أعمالاً جديدة خاصة بالرغبة الفطرية في التعبير عن الذات، وسينتجون المزيد من الأعمال عندما تتدخل الحكومات في مؤسسات حقوق النشر (Plant, 1934). تتعلق الأعمال الثقافية بالمنفعة العامة أو اقتصاديات مشكلة الملاءمة- كارتفاع تكاليف الإصدار وانخفاض تكاليف الإنتاج- وهو ما يفسر قانون واقتصاديات قانون حقوق النشر (Landes, Posner, 1989). يشترك مبدعو الثقافة مع مبتكري التكنولوجيا في الاقتصاديات المميزة لمشكلة ملاءمة المعرفة: إن تطوير المنتج أمر باهظ الثمن، في حين لا يبدو أي من الإنتاج أو التوزيع مكلفًا نسبيًا. ولذلك، فإن على المستثمرين المحتملين والمنافسين النظر في الآثار الاستراتيجية.

توضح نظرية المؤسسات أن الحكومة تمنح حقوق الملكية الفكرية من خلال قوانين حقوق النشر وبراءة الاختراع التي تشجع الاستثمار في مجال التعبير الإبداعي والابتكار التكنولوجي من أجل حل مشكلة ملاءمة المعرفة التي يواجهها المبدعون

والمبتكرون. "في غياب حماية حقوق النشر تنخفض أسعار السوق للكتب وغيرها من الأعمال الإبداعية إلى التكلفة الهامشية للنسخ وهو ما قد يؤدي إلى عدم إصدار العمل في الأساس بسبب عدم قدرة المؤلف والناشر على تغطية نفقاته" (Landes, Posner, 2003:40). "إن الأساس المنطقي التقليدي لمنح الحماية القانونية للابتكارات كالأعمال الإبداعية هو الصعوبة التي قد يواجهها المنتج في محاولة تغطية النفقات الثابتة للبحث والتطوير عند الاستعداد لنسخ المنتج أو العملية التي تجسد ابتكارًا جديدًا" (Landes, Posner, 2003:294). أظهر نموذج اقتصادي قياسي أن القيود على حقوق النشر من شأنها أن تعزز الفائض الاجتماعي عن طريق تشجيع المزيد من الأعمال (Johnson, 1985).

الدراسة القانونية والاقتصادية

أكد الأستاذ الجامعي والقاضي السابق Stephen Breyer (1970) أن رغبة التعبير عن الذات تجعل مسألة حقوق النشر أمرًا "ليس بالسهل". والأسوأ من ذلك، كما يرى بعض علماء القانون: "أننا في منتصف حركة تقييد في بيئتنا المعلوماتية. إن توقع امتلاك المعلومات والسيطرة عليها بواسطة المالك، يحجب عنا التكلفة التي تفرضها هذه الملكية على حرية التحدث"(Benkler, 1999:354, 356). وأوضح قائلاً:" إن الفرق الجوهري بين الملكية العامة والملكية المقيدة يكمن في منح أي شخص امتياز استخدام المعلومات بطرق الملكية العامة- وغياب الأسباب الفردية- وعدم منع الحكومة لهذه الاستخدامات. والعكس صحيح في حالة الملكية المقيدة" (Benkler, 1999:363). ويضيف أن الملكية المقيدة يجب أن تختلف عن الملكية العامة لسبب أساسي بدستور الولايات المتحدة: "يتمثل الاعتراف بحقوق ملكية المعلومات في منع بعض الأشخاص من استخدام المعلومات أو نقلها في ظل ظروف معينة. وإلى هذا الحد، تتعارض كافة حقوق ملكية المعلومات مع أمر"عدم وضع القوانين" للتعديل الأول"(Benkler, 1999:393).

كما يخشى أيضًا Jochai Benkler من "أن العالم الذي تسيطر عليه مؤسسات كديزني ونيوز كوربوريشن وتايم وورنر يبدو أنه رد الفعل المتوقع والمنطقي لزيادة تقييد الملكية العامة" وأن "التقارب سيكون نحو الإنتاج التجاري المكثف للتنظيمات التي تعمل عموديًا على دمج منتج جديد بإدارة المخزون من المعلومات التي تملكها" (Benkler, 1999:359, 400). يعتقد بعض علماء القانون- من منطلق النظرية الثقافية- أن العديد من مبدعي الثقافة المحتملين تنقصهم القوة الاجتماعية وأن قانون حقوق النشر وتطبيقه يعمل على تعزيز قوتهم في سوق الإبداع الثقافي (Aoki, 1996; Chander, Sunder, 2007). تحتاج الأقليات الثقافية وخاصةً المرأة إلى الحماية في السوق من المراقبة التي يجيزها القانون على حقوق النشر في مجال الإبداع الثقافي من قبل الأغلبية الثقافية والرجال. يشترك مبدعو الدول النامية مع الأقليات الثقافية والمرأة في الولايات المتحدة في الحاجة إلى حماية أوسع لضمان عدم تحكم المالكين في المقاصد الاجتماعية بسوق الإنتاج الثقافي. وبالتالي فإن الجدل حول الدراسة القانونية والاقتصادية من ناحية والدراسة القانونية والثقافية من ناحية أخرى مازال قائمًا بين علماء القانون فيما يتعلق بإنتاج الإبداع الثقافي وتوزيعه ونظام الملاءمة الأمثل.

Aoki, Keith. 1996. (Intellectual) Property and Sovereignty: Notes toward a Cultural Geography of Authorship. *Stanford Law Review* 48:1293-1355.

Benkler, Yochai. 1999. Free as the Air to Common Use: First Amendment Constraints on Enclosure of the Public Domain. *New York University Law Review* 74:354-446.

Breyer, Stephen.1970. The Uneasy Case for Copyright: A Study of Copyright in Books, Photocopies, and Computer Programs. *Harvard Law Review* 84:281-351.

Chander, Anupam and Madhavi Sunder. 2007. Everyone's a Superhero: A Cultural Theory of "Mary Sue" for Fiction as Fair Use. *California Law Review* 95:597-626.

Johnson, William R. 1985. The Economics of Copying. *Journal of Political Economy* 93:158-174.

Landes, William M. and Richard A. Posner. 1989. An Economic Analysis of Copyright Law. *Journal of Legal Studies* 18:325-363.

Landes, William M. and Richard A. Posner. 2003. *The Economic Structure of Intellectual Property Law.* Cambridge, MA: Harvard University Press.

Plant, Arnold. 1934. The Economics of Aspects of Copyright in Books. *Economica* 1:167-195.